

أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

The impact of the informal economy size on poverty rates in Algeria during the period 1990-2021

رضا دحماني، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)،

redha.dahmani@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/25

تاريخ القبول: 2023/08/22

تاريخ النشر: 2023/12/28

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على العلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وقد اعتمدنا على نموذج قياسي بسيط تضمن متغيرين مستقلين تمثلا في حجم الاقتصاد غير الرسمي ونصيب الفرد من الناتج المحلي، ومتغير تابع تمثل في معدل الفقر، وباستخدام اختبار جوهانسون تبين أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل. وبعد تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ تبين أن هناك تأثير معنوي سالب لنصيب الفرد من الناتج ولحجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر، وهي النتائج التي تؤكد على أهمية الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الحد من معدلات الفقر. كلمات مفتاحية: فقر، اقتصاد غير رسمي، علاقة توازنية، شعاع تصحيح خطأ. تصنيفات JEL : O17، I32، C51.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the relationship between the size of the informal economy and poverty rates in Algeria during the period 1990-2021, we relied on a simple econometric model that included two independent variables, represented by the size of the informal economy and GDP per capita, and a dependent variable represented by the poverty rate. Using the Johanson test, it was found that there is an equilibrium relationship in the long term.

After estimating the vector error-correction model, the parameters of the model showed a significant negative impact of the GDP per capita and the size of the informal economy on poverty rates in Algeria, which are the results that confirm the importance of informal economic activities in reducing poverty rates.

Keywords: Poverty; informal economy; equilibrium relationship; vector error correction model.

Jel Classification Codes: O17, I32, C51.

1. مقدمة:

ساهم ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على الضرائب في ظهور مجموعة من الأنشطة الاقتصادية تمارس بطريقة سرية ولا تعترف بالتشريعات ولا بالقوانين التنظيمية للأنشطة الاقتصادية، للاستفادة من بعض المزايا التي يعتبرها المتعاملون الاقتصاديون غير الرسميون حقوقا لا يمكن الاستغناء عنها، وفي محاولة التحرر من التنظيمات والتشريعات والقوانين المفروضة من طرف الدولة في مفهومها المعاصر نظرا لعجز القطاع الرسمي على استيعاب كل فئات المجتمع، تم انتهاج سبيل الاقتصاد غير الرسمي من طرف العديد من الأعراف الاقتصاديين لتحقيق بعضا من الرفاه الاقتصادي بمفهومه البسيط.

وغالبا ما يقترن الفقر بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، نظرا لارتباط معدلات الفقر بعدم القدرة على توفير مستلزمات الأفراد من مطعم وملبس ومأوى... إلخ، وكذا لعدم القدرة على توفير مداخل تضمن الحياة الكريمة للأفراد) ديليشا و ميدينا، 2020، صفحة(54، ويجمع الخبراء والباحثون الاقتصاديون على أن ظاهرة الفقر من المظاهر السلبية التي تشترك فيها مختلف دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها ورفقيها، غير أن هذه الظاهرة تختلف في مظاهرها وأسبابها والنتائج المترتبة عنها، وتسعى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية منذ نشأتها في حماية حق الشعوب في الحياة الكريمة كأولوية من أولويات أجندة هذه الهيئات في إطار الحد من مظاهر الفقر السلبية.

ونظرا للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لحجم الاقتصاد غير الرسمي على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، فقد ظهرت العديد من الدراسات التي تسعى لتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المؤشرات وحجم الاقتصاد غير الرسمي، ونظرا لأهمية معدلات الفقر في بناء السياسات الاقتصادية الكلية فقد تطرقت

مجموعة من الدراسات وعلى الرغم من قلتها إلى العلاقة بين معدلات الفقر وحجم الاقتصاد غير الرسمي نظرا للنقاط المشتركة بين الظاهرتين خاصة ما تعلق بالجانب المظلم لكل منهما.

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من تنامي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في ظل المستويات المخيفة لمعدلات الفقر بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات للحد من ظاهرة الفقر خاصة مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد، ومن خلال المجهودات المبذولة في محاولة دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أيضا.

وعلى ضوء ما سبق وفي محاولة تحديد تأثير حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر في غالب الأحيان الملاذ الآمن لفئة واسعة من أفراد المجتمع على معدلات الفقر في الجزائر خلال العقود الثلاث الماضية ارتأينا أن نطرح الإشكالية التالية:

هل يوجد تأثير لحجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟
فرضية الدراسة:

● يؤثر حجم الاقتصاد غير الرسمي سلبا على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.
أهداف البحث: تهدف الورقة البحثية لتحديد أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، خاصة وأن العلاقة بين المتغيرين لا تزال غامضة نظرا لمجموعة من الاعتبارات التي تتطلب أبحاثا مستفيضة.

أهمية الدراسة: يمكن أن نحدد أهم النقاط التي حاولنا معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية من خلال:

- تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالفقر ومناهج تقديره.
 - تحديد المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي وتصنيف الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي.
 - تحديد العلاقة بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.
- منهجية الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم الفقر وعلاقته بالاقتصاد غير الرسمي، كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة.
- الدراسات السابقة:**

- (Nikopour & Muzafar , 2010), Shadow economy and poverty.

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة أن يتحققا من العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر من خلال شرح الآلية التي يمكن من خلالها أن يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام نماذج البيانات المقطعية لـ 139 دولة نامية و23 دولة متقدمة خلال الفترة 1999-2007، وبينت النتائج أن زيادة الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى زيادة الفقر في البلدان النامية بينما يقلل من معدلات الفقر في البلدان المتقدمة.

- (Obayelu & Uffort , 2007), Comparative analysis of the relationship between poverty and underground economy in the highly developed, transition and developing countries.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات الفقر وحجم الاقتصاد غير الرسمي في البلدان المتقدمة والنامية واستكشاف ما إذا كان هناك ارتباط بينهما مع تسليط الضوء على دولة نيجيريا، بحيث تبين أن معظم المشاريع التي تنشط في الاقتصاد غير الرسمي كإنتاج وبيع المياه النقية والزبادي وتهريب المخدرات وتبادل العملات، والإفصاح الوهمي عن أرباح الأعمال الفعلية تهدف إلى زيادة مستويات الدخل عن طريق التهرب الضريبي أو التهرب باسم البقاء على قيد الحياة وبالتالي التخفيف من حدة الفقر.

- (BOURHABA & HAMIMIDA, 2021), Does informal economy reduce poverty? Evidence from Morocco

هدفت الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وظاهرة الفقر في المغرب باعتباره من البلدان التي تعاني من تنامي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، واعتمد الباحثان على المنهج التجريبي من خلال نموذج العزوم المعممة الديناميكي، وبينت نتائج الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر إيجاباً على معدلات الفقر في المغرب خلال العقود الثلاث الماضية.

- (Mayache, 2022), Shadow Economy and Poverty in Algeria: Evidence from Empirical Study

تعتبر من الدراسات القليلة التي تطرقت إلى العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، وانطلقت الدراسة من فرضية أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في الدول النامية، وباستخدام نموذج العزوم المجمعة GMM على سلسلة من البيانات الزمنية التي تصف وضعية

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1991-2015 تبين أن كل من الاقتصاد غير الرسمي ومعدل النمو الاقتصادي لهما تأثير ضعيف على معدلات الفقر، والتي تم تفسيرها بعدم كفاءة الاستثمار العام وحجم الاستهلاك الحكومي في الجزائر.

2. مفهوم الفقر وطرق قياسه: يعتبر الفقر من الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات والشعوب منذ الأزل، وقد تطورت المفاهيم المرتبطة بالظاهرة بتطور المجتمعات خاصة خلال المئة سنة الماضية، نتيجة لمحاولات الحد منه واعتماد مؤشرات في بناء البرامج التنموية، كما أن المنظمات الدولية والإقليمية تسعى جاهدة من خلال سياساتها للحد من الآثار السلبية للفقر وتوحيد الجهود الرامية للقضاء عليه، وذلك في ظل بلوغ المؤشرات الخاصة به مستويات قياسية، بحيث تشير بعض الإحصائيات (تقرير الأمم المتحدة، 2022) لسنة 2015 أن حوالي 10 % من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحصول على المياه والصرف الصحي.

1.2 تعريف الفقر: إن الحديث عن تعريف واحد وشامل لظاهرة الفقر يعد أمرا صعبا في ظل الزخم الذي تعرفه الظاهرة، خاصة وأن الفقر قد تم التطرق له من طرف العديد من الباحثين في تخصصات مختلفة وميادين متنوعة، كون الفقر ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية... إلخ، وتعدد وجهات النظر ساهم في تعدد الآراء المتعلقة به، وبحسب (Nyasulu, 2010, p. 147) فهناك إجماع بين الباحثين والتكنوقراط على أن التعريف المخصص للفقر يشكل الأساس الذي يتم على أساسه رسم التدخلات، إضافة إلى ذلك فإن مليارات الدولارات المتزايدة التي تنفق على برامج التخفيف من حدة الفقر مقلقة، إذ أن هذا الاتجاه المتزايد يمكن أن يكون مؤشرا سيئا في كوننا نحاول حل مشكلة خاطئة نتجت عن تشخيص خاطئ بالأساس، كما أن إعادة النظر في تعريف الفقر في ظل هذه الظروف يعد أمرا ضروريا يمكن أن يحدث فرقا بين الموت والحياة للفئات الأكثر حرمانا وتهميشا، وقد أشار (Nikopour & Muzafar, 2010, p. 1) إلى أهمية التخفيف من حدة الفقر في قائمة الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2000، خاصة وأن هذا المطلب تم اعتماده على رأس الأهداف الإنمائية.

ومن خلال الدراسة التي قام بها (Saunders, 1998, p. 12) فقد استعرض معنى الفقر بطريقتين، تركز الطريقة الأولى على معنى تعريفي محدود للفقر لمن يرغب بدراسته والبحث فيه، أما الطريقة الأخرى فتتظر للفقر من منظور أكثر توجهاً نحو النتائج والذي يستكشف ما يعنيه الفقر لأولئك الذين يعانون منه أو يعيشونه حقاً، وفي ذات السياق تحدث (Saunders, 1998, p. 12) عن معنى الفقر من خلال ما يسمى بالنهج التوافقي لقياس الفقر في محاولة تحديد خط الفقر، وذلك بناء على استجابات السكان بخصوص ما يعتبرونه الحد الأدنى من الدخل اللازم لتغطية نفقاتهم، ومن هنا تم تحديد الفقر من خلال الأفراد الذين لا يملكون الدخل الكافي لتلبية احتياجاتهم المادية المقدرة ذاتياً.

وعرف Lister 2004 الفقر من خلال الحالة التي يكون فيها الدخل غير كافٍ لتلبية الحاجات الأساسية (Simpson Reeves, Parsell, & Liu, 2020, p. 440)، وهو التعريف الذي تم عرضه في العديد من الأبحاث نتيجة لبساطته وسهولة فهمه، غير أن الحديث عن الحاجات الأساسية في هذا التعريف جاءت مبهمة نتيجة لاختلاف معنى الحاجات الأساسية بين المجتمعات.

قدمت الأعمال التي قام عالم الاجتماع البريطاني Peter Townsend في مجال الفقر تصوراً جديداً نسبياً في دعم أفكار سابقة بحيث عرفه Townsend على أنه ليس فقط نقص في الدخل أو السلع المادية ولكن يتجاوز ذلك إلى العجز في الوصول إلى الموارد وبالتالي فقدان الحق في الانخراط والاندماج في المجتمع (Simpson Reeves, Parsell, & Liu, 2020, p. 441)، واستعرض (تقرير الأمم المتحدة، 2023) الفقر من خلال المظاهر المرتبطة بالجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات، ليكون بذلك أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام.

ومن خلال (Lipton & Ravallion, 1995, p. 1) فقد تم التطرق إلى موضوع الفقر من خلال عدم قدرة الفرد للوصول إلى مستوى الرفاه الاقتصادي والذي يمثل حداً أدنى معقول إما بالمعنى المطلق أو وفقاً لمعايير مجتمع معين، وغالباً ما يعرف الفقر في الدول النامية من خلال المفهوم الضيق للرفاه الاقتصادي الذي يعبر الحد الأدنى من السلع والخدمات الأساسية خاصة ما تعلق بالتغذية.

2.2 قياس الفقر: اختلفت المناهج المتعلقة بقياس الفقر نتيجة لاختلاف الآراء والتوجهات المرتبطة بالظاهرة في حد ذاتها، غير أن أهم مشكل يواجه عملية قياس الفقر تتمثل في اختلاف المستويات المعيشية بين الدول وتباينها وتعدد المؤشرات المعتمدة في عملية القياس.

تعتبر محاولات البنك الدولي في قياس الفقر من أهم المحاولات وأشهرها نظرا لطابع العالمية التي تتمتع به هذه المؤشرات ونظرا للتحديثات التي يجريها البنك على الفروق في مستويات الأسعار عبر دول العالم، وتم اعتماد خط الفقر العالمي في خريف 2022 مساو لـ 2.15 دولار بعدما كان 1.9 منذ سنة 2015 (البنك الدولي، 2022)، ونتيجة لتباين المستوى المعيشي في دول العالم وحسب ما أشار إليه (Nyasulu, 2010, p. 149) فقد عرّف البنك الدولي الفقر بأنه أي دخل يقل عن 1.25 دولار أمريكي في اليوم لأشد البلدان فقراً ودولارين في اليوم للبلدان النامية الفقيرة، وهذا يعني أن البنك الدولي ملزم باستخدام خطوط فقر مختلفة لتعريف الفقر اعتماداً على السياقات الخاصة بكل بلد.

وتعتبر مقاييس قياس الفقر المعتمدة من طرف هيئة الإحصاء الكندية (statistics canada, 2015)، (Gillian & Lindsay, 2020, pp. 4-7) من المقاييس الهامة والتي تعتمد على ثلاثة مؤشرات: (1) مقياس الدخل المنخفض (LIM) وهو مقياس نسبي لذلك الجزء من السكان الذين يقل دخلهم عن نصف متوسط الدخل في تلك السنة، (2) حدود الدخل المنخفض: ويتم تعريف حد الدخل المنخفض على أنه الدخل المحتمل ان تنفق الأسرة من خلاله أكثر من 20 % أكثر من دخلها على الغذاء والمأوى والملبس مقارنةً بالعائلة العادية، فعلى سبيل المثال إذا كان متوسط الانفاق على الضروريات 43 % فإن الأسر التي تنفق أكثر من 63 % من دخلها على الضروريات هي أسر تعاني من الفقر، (3) مقياس سلة السوق (MBM): يتمثل النهج في حساب تكلفة سلة من السلع والخدمات الضرورية بما في ذلك الغذاء والمأوى والملبس والنقل ومضاعف لتغطية الضروريات الأخرى، تحدد النتائج الحدود التي تمثل مستويات الدخل اللازمة لتغطية تكلفة السلة.

ونظرا للمحاولات المستمرة لتحسين المؤشرات المرتبطة بالفقر فقد تم تطوير طريقة حسابية في جامعة أكسفورد لقياس أبعاد الفقر غير المادي والتي أتاحت تجميع مجموعة من أبعاد الفقر خاصة ما تعلق بأوجه

الحرمان التي يعاني منها كل فرد على حده، ثم حساب نسبة الأفراد الذين يعانون من عدد معين من أوجه الحرمان، ويعتمد دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي على ثلاث أبعاد أساسية لقياس الفقر تتمثل في التعليم والصحة ومستوى المعيشة والتي تضم عشر مؤشرات جزئية (خالد و مانويلا، 2022).

وعن خطوط الفقر المعتمدة في مختلف دول العالم، والتي عرفت انتشارا واسعا خلال العقود القليلة الماضية فقد أشار (كومسيك-سيسيريك، 2015، صفحة 9) و بجتي و بيجاني، 2018، الصفحات 183-184) إلى خط الفقر المطلق، خط الفقر النسبي وخط الفقر المدقع، بحيث يتم تحديد خط الفقر بناء على التعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة، ويشير خط الفقر المطلق إلى عتبة الدخل الدنيا التي لا يمكن للأفراد تحتها تلبية احتياجاتهم الأساسية والتي تعتبر حيوية من أجل البقاء (المعبر عنها باحتياجات الكفاف) ويتم قياسه وفقا للبنك الدولي إذا كان دخل الأسرة أقل من 1.25 دولار (لعام 2015) للشخص الواحد، وعن خط الفقر المدقع يتم تقديره بعدة طرق من بينها مساواته بتكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية من المواد الغذائية فقط، أما خط الفقر النسبي فهو مؤشر مرتبط بالاحتياجات الأساسية فقط ولكن له مفهوم ديناميكي يتطور بتطور المجتمعات فيزيد من السلع والخدمات ويدخل فيها عنصر التنوع، ويقاس هذا المؤشر التباعد في مستويات الاشباع بين فئات الدخل العليا وفئات الدخل الدنيا من السكان.

وساهمت المبادرة التي أقرها مجلس الوزراء العرب في سبتمبر 2017 بخصوص الفقر المتعدد الأبعاد بالاعتماد على مناقشات وأبحاث اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية تحت مظلة الجامعة العربية في قياس الفقر من منظور إقليمي، ومن خلال التقرير العربي الأول حول الفقر المتعدد الأبعاد الذي تم تنقيحه بناء على الدليل العالمي للفقر متعدد الأبعاد والذي يقيم أوجه الحرمان غير النقدية في ثلاث أبعاد: التعليم والصحة ومستويات المعيشة، وقد صمم التقرير بما يتماشى مع ظروف المنطقة العربية بحيث يتألف من ركيزتين: الرفاه من حيث القدرات (غير مادي) والرفاه من حيث الظروف المعيشية (المادي) وخمسة أبعاد و أربعة عشر مؤشرا، ولكل مؤشر نقطة فصل، الغاية منها التقاط الحرمان متعدد الأبعاد المعتدل، ولدى كل منها أيضا

أوزان تبرز مبدأ الإقرار بالأهمية المتساوية للركيزتين وكذا الأهمية النسبية لكل مؤشر ضمن كل (بعد) تقرير الأمم المتحدة-ESCWA، 2020، صفحة(7) .

3. **الاقتصاد غير الرسمي والفقر:** إن محاولة الحد من مظاهر الفقر من خلال السياسات والبرامج التنموية يتطلب الحديث عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي عرفت انتشارا واسعا خلال العقود الماضية، وكثيرا ما يؤدي تنامي الاقتصاد غير الرسمي إلى زيادة معدلات الفقر نتيجة لتقليص حجم الإيرادات الضريبية التي تمول الحكومات من خلالها برامج الحد من الفقر.

وحسب ما أشار إليه (Nikopour & Muzafar , 2010, p. 2) فإن تعبئة الموارد المحلية من أجل القضاء على الفقر وإعادة توزيع الدخل قد واجهتها العديد من الحواجز الداخلية والخارجية بما في ذلك نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي، وفي ظل عدم التأكد من العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر نتيجة لقلّة الدراسات والأبحاث في هذا المجال فإن الاقتصاد غير الرسمي قد يكون سببا مهما في فقدان قدر كبير من الإيرادات الضريبية نتيجة العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

ونتيجة للأبحاث المستفيضة التي عني بها الفقر على عكس العلاقة بينه وبين الاقتصاد غير الرسمي (BOURHABA & HAMIMIDA, 2021, p. 92)، فقد تم التطرق إلى العديد من الأسباب التي يمكن أن تساهم في توسع دائرة الفقر والتي أشار إليها (Obayelu & OGUNLADE, 2006, p. 48) من خلال: تشوهات الاقتصاد الكلي أو سياسات الاقتصاد الكلي غير الملائمة، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، الآثار السلبية للعملة، الحوكمة، الفساد والإنتاجية المنخفضة، وعدم مرونة سوق العمل في استحداث مناصب عمل ملائمة وهي العوامل التي يمكن القول أنها نفس الأسباب التي ساهمت كثيرا في تنامي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي خلال العقود الماضية.

ومما لا شك فيه أن آثار الفقر تختلف من بلد لآخر، غير أن آثاره السلبية في الدول النامية أو الأكثر فقرا تساهم في فشل السياسات الإنمائية، ويلعب التعليم دورا هاما لتحقيق التنمية المستدامة نتيجة للأهمية التي أصبح يكتسيها المورد البشري في عمليات التنمية، والقول بأن الجهل يحافظ على الفقر يتم دعمه في العديد من المناسبات من طرف المختصين، لأن ضحايا الجهل لا يستطيعون التفكير والتخطيط

لما هو أبعد من المكان الذي تأتي منه الوجبة التالية، كما أن المجتمعات التي يكون فيها معدل الاستهلاك مرتفعاً ستعاني من عجزها عن ادخار جزء من هذا الدخل لاستثماره في الاقتصاد، وبالتالي فإن هذه الفئة لن تشارك بشكل فعال في عملية التنمية ليبقى بذلك الفقر حلقة مفرغة تنتظر اعانات الحكومات والمنظمات.

وأشار (Obayelu & Uffort , 2007, p. 2) إلى أهمية الارتباط بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر، مؤكداً على صعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من جهة، وضرورة اعتماد هذه التقديرات في بناء السياسات الموجهة للحد من مستويات الفقر من جهة أخرى، ونظراً لطابع السرية الذي تتمتع به أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فمن الصعب جداً الحصول على معلومات دقيقة حول هذه الأنشطة السرية، وباعتبار ظاهرة الفقر والاقتصاد غير الرسمي من الظواهر التي تعاني منها مختلف دول العالم على اختلاف مواقعها الجغرافية وعلى اختلاف مستويات تقدمها، فغالبا ما تساهم مؤشرات الفقر في تقييم الظروف المعيشية للأفراد في مختلف المناطق وتحديد الطريقة التي يتم بها تخصيص الموارد من المساعدات المالية الدولية.

ونتيجة للأبحاث التي تقوم بها المنظمات الدولية فقد أشارت الدراسة التي قام بها (ديليشا و ميدينا، 2020، صفحة 1) بدعم من صندوق النقد الدولي أن الإقرار بارتفاع نسبة العمل غير الرسمي واستمراره لا سيما في اقتصاديات الأسواق الناشئة يمثلان عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة، فالشركات غير الرسمية لا تساهم في القاعدة الضريبية وغالبا ما تظل شركات صغيرة منخفضة الإنتاجية ومحدودة القدرة للحصول على التمويل، ونتيجة لذلك يظل النمو الاقتصادي دون المستوى الممكن في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة، والعاملون غير الرسميون هم الأكثر ترجيحاً للسقوط في براثن الفقر مقارنة بالعاملين في القطاع الرسمي، وقد أكد الباحثان على ضرورة التصدي للأنشطة غير الرسمية لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة لكل شرائح المجتمع وللحد من الفقر، وفي ذلك دلالة واضحة على أن الباحثان يؤكدان على دور الاقتصاد غير الرسمي في زيادة معدلات الفقر وتحديد العلاقة الموجبة بينها، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التي قام بها Pradhan, Roy & Subramanian والتي بينت أن هناك علاقة بين حدوث الفقر والمشاركة في أنشطة القطاع غير الرسمي، والتي كانت بناء على أساس الانفاق الاستهلاكي، وقد تبين أن 43 % من المشاركين في الاقتصاد غير الرسمي فقراء مقارنة بـ 6 % فقط في القطاع الرسمي (BOURHABA &

(Nikopour & Muzafar , HAMIMIDA, 2021, p. 92) كما كانت نتائج الدراسة التي قام بها (2010, p. 14) في غاية الأهمية إذ بينت النتائج أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يقلل من الفقر في البلدان المتقدمة، بينما يؤدي إلى زيادة الفقر في البلدان النامية.

وعلى النقيض مما سبق فقد أشار التقرير الذي قام به (Dan , Kebede, Alison , & Mackie , 2019, pp. 14,23) إلى أن العديد من المدن المتضررة من النزاعات تستفيد من المزايا التي يقدمها الاقتصاد غير الرسمي خاصة ما تعلق بتوفير مناصب عمل، لتمثل بذلك هذه الأنشطة "اقتصادات معيشية" غير رسمية تبدأ بأرباح البقاء، وفي الوقت المناسب ستولد وظائف أكثر استقرارًا ودخولًا موثوقًا بها مع تحسن الأوضاع السياسية والأمنية، كنا أشار التقرير إلى أهمية الاقتصاد غير الرسمي في الحد من مستويات الفقر، كما أن تعافي اقتصاديات الدول المتضررة من الأزمات غالبًا ما تزيد من ثقة وتضامن العمال غير الرسميين وتقلل من تهديدات عدم السلام والاستقرار.

كما ساهمت الدراسة التي قام بها (UNITED NATIONS, 1995, pp. 1,24) في تحديد العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر من خلال الروابط الإيجابية المتعددة بين القطاع الحضري غير الرسمي ومستويات الفقر الحضري، كما تبين أن الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يساهم في معالجة مشكل الفقر في المناطق الحضرية نظرا لما يتمتع به القطاع من إمكانيات كبيرة لتحقيق دخول لقدرته الكبيرة على توليد فرص عمل، وعليه فالإقتصاد غير الرسمي يلعب دورا مهما في الحد من مستوى الفقر، وهو ما يتطلب تعزيز قدرة القطاع على خلق فرص عمل وتحسين أرباح العاملين في القطاع غير الرسمي.

وحسب الدراسة التي قام بها (BOURHABA & HAMIMIDA, 2021) Sethuraman 1997 فتبين جليا أن غالبية الفقراء العاملين يزاولون أنشطتهم في القطاع غير الرسمي وأن انتشار الفقر المدقع مرتفع في القطاع غير الرسمي، غير أن الارتباط بين الفقر والمشاركة في القطاع غير الرسمي لا ينطبق بشكل موحد على جميع أنواع العمال، فهناك حالات يكون فيها متوسط دخل أصحاب وحدات الإنتاج غير الرسمية أعلى بعدة مرات من الحد الأدنى للأجور، مما يقودنا للقول بأن احتمال الفقر بينهم أقل.

4. **الدراسة التطبيقية:** نسعى من خلال الجانب التطبيقي لهذه الدراسة لتحديد أثر حجم الاقتصاد غير الرسمي على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وهي الدراسة التي جاءت في ظل غموض العلاقة بين المتغيرين مع وجود دلائل قوية تبين أهمية الاقتصاد غير الرسمي في التأثير على معدلات الفقر، وتم استنباط العلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومستويات الفقر بناء على مجموعة من الأبحاث والدراسات على غرار (Nikopour & Muzafar , 2010)، (BOURHABA & HAMIMIDA, 2021)، (Agbi, 2014) و (Mayache, 2022).

1.4 **تحديد متغيرات الدراسة:** في محاولة لتحديد العلاقة بين كل من الاقتصاد غير الرسمي ومستويات الفقر في الجزائر تم صياغة نموذج الدراسة على بالاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة 1990-2021:

$$pov = f(inf, gdp_cap)$$

– **معدل الفقر (pov):** نظرا لصعوبة الحصول على المؤشرات المتعلقة بمستويات الفقر في الجزائر، اعتمدنا على معدلات الفقر خلال الفترة 1990-2021 وهي المعدلات التي وردت في التقارير السنوية لمختلف الهيئات الدولية والإقليمية الصادرة في المواقع الإحصائية (كموقع **knoema** و **Statista**) وكذا الأبحاث والدراسات الأكاديمية على غرار (فلفل و بن جلول، 2019) و (دقيش، داودي، و اولاد ابراهيم، 2020).

– **حجم الاقتصاد غير الرسمي (inf):** تم الاعتماد على حجم الاقتصاد غير الرسمي (**Informal Economy Size**) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بعد حساب حجمه باستخدام منهج **MIMIC** (دحماني، رضا وهندون، سليمان و بوزكري، جمال، 2019، صفحة 6) و (دحماني و حواس، 2021).

– **الناتج المحلي الإجمالي للفرد (gdp_cap):** يلعب نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دورا مهما في تحديد مستوى الفقر لدى مختلف أفراد المجتمع، خاصة وأن هذا المؤشر يسمح بقياس مستوى الأداء الاقتصادي من خلال الانتاجية المتوسطة لكل فرد، كما أنه يساهم في ضمان مستوى معيشي أحسن، وتم الاعتماد على البيانات (بالعملة المحلية الثابتة) الصادرة الديوان الوطني للإحصائيات.

وفي أولى خطوات الدراسة التطبيقية سنعمد إلى إجراء مجموعة من الاختبارات أهمها اختبارات جذر

الوحدة والتي كانت نتائجها وفق اختباري **ADF** و **Philips Peron** كما يلي:

الجدول 1: نتائج اختبار ADF و Philips Peron المتعلقة بجذر الوحدة

الفرق الأول			المستوى				
None	C	T&C	None	C	T&C		
-5.97	-6.90	-6.67	-1.47	-0.08	-5.16	ADF Test	pov
-5.98	-12.58	-12.50	-1.64	1.03	-5.38	PP Test	
-4.71	-4.62	-4.96	-0.33	-1.18	-0.90	ADF Test	inf
-4.67	-4.58	-4.72	-0.36	-1.25	-1.06	PP Test	
-2.86	-1.98	-3.82	0.81	-0.54	-1.16	ADF Test	Gdp_ca
-3.58	-3.81	-3.76	1.03	-0.77	-1.93	PP Test	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews10.

تظهر نتائج الاختبارات المتعلقة بالاستقرارية والمتمثلة في اختبائي **Dikey Fuler** و **augmented Philips Peron Test** أن كل سلاسل متغيرات الدراسة تحتوي على جذر وحدوي (ذلك أن قيم ستودنت المحسوبة أقل من الجدولية)، وقد تبين أن السلاسل استقرت بعد اجراء الفروق الأولى، وعليه فيمكن القول أن السلاسل متكاملة عند نفس الدرجة (1) **I**.

2.4 اختبار التكامل المشترك: يعتبر اختبار جوهانسون **Johansen Cointegration test** من أهم الاختبارات المستخدمة في تحليل التكامل المشترك، ويركز هذا الأخير على تحليل السلاسل الزمنية التي تحتوي على جذر وحدوي من خلال تحديد نموذج متجه الانحدار ذاتي **VAR** لـ **n** متغير متكامل من الدرجة الأولى، وفي محاولة اثبات أو نفي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة الثلاث (**POV, INF, GDP_CAP**) قمنا باستخدام **Johansen Cointegration test**، وباعتماد فترة ابطاء مثلى تم اعتمادها من خلال القيم الدنيا لمعيار **Akaike** و **Hannan-Quinn** والتي كانت مساوية لـ **p=2** (الملحق 01).

تدل نتائج اختبار جوهانسون (الملحق 02) على وجود تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار الأثر **The trace test** عند مستوى ثقة 5 %، لنستخلص أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، ووفقا لذلك سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (**VECM**) لتحديد معلمات النموذج في الأجل الطويل إن وجدت.

3.4 تقدير النموذج : بينت الاختبارات المتعلقة بالاستقرارية وبالتكامل المشترك وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وهو ما دفع بنا لتقدير نموذج **VECM** باعتماد فترة ابطاء مثلى مساوية لـ **P-1 (1=2-1)** والتي تم اعتمادها انطلاقا من القيم الدنيا لمعيار **Akaike** و **Hannan-Quinn**، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

$$pov = -0.97 * inf - 2.12 * cap + 12.24$$

من خلال الجدول المتعلق بمعلمات نموذج شعاع تصحيح الخطأ (الملحق 03) نلاحظ أن هناك علاقة توازنية معنوية عند مستوى دلالة 5 % بين معدل الفقر وحجم الاقتصاد غير الرسمي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كون قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ **ECT** كانت في حدود -0.44 والتي كانت سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما يدل على أن حوالي 44 % من انحرافات النموذج يتم تصحيحها في الأجل القصير، كما أنه تبين أن المعلمات المقدرة (معلمة حجم الاقتصاد غير الرسمي، معلمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) معنوية عند مستوى دلالة 5 %.

- الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج

بعد التأكد من معنوية المعلمات المقدرة في الأجل الطويل وتفسيرها سنقوم بمجموعة من الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج المقدّر، وكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الجدول 2: نتائج اختبارات البواقي

Prob=0.5523	Jarque-Bera =4.934	Normality test	التوزيع الطبيعي
Prob=0.9748	LRE* stat =2.7082	Serial Correlation LM Test	الارتباط المتسلسل للأخطاء
Prob=0.1082	Chi-sq =100.32	Heteroscedasticity Test	عدم ثبات التباين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج تبين أن بواقي النموذج المقدّر تتبع التوزيع الطبيعي كون القيمة الاحتمالية لإحصائية **Jarque-Bera** أكبر من 0.05، وعن اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي فنلاحظ أن إحصائية **LM Test** بينت أن البواقي لا تعاني من مشكل الارتباط التسلسلي، أما عن مشكل عدم ثبات التباين فقد تبين من خلال اختبار **Heteroskedasticity Test** أن البواقي لا تعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

4.4. تحليل النتائج:

من خلال نموذج شعاع تصحيح الخطأ تبين أن معلمة حجم الاقتصاد غير الرسمي معنوية عند مستوى دلالة 5 %، وأن زيادة الاقتصاد غير الرسمي بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع معدلات الفقر 0.97 وحدة، وتوافقت نتائج هذه الدراسة بخصوص التأثير بين المتغيرين مع دراسة (Nikopour & Muzafar , 2010) ، (De Martiis, 2015) ، (UNITED NATIONS, 1995) و (Agbi, 2014).

وعن معلمة نصيب الفرد من الناتج فقد كانت معنوية عند مستوى 5 %، وتبين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع معدلات الفقر بـ 2.11 وحدة، ويدل ذلك أن زيادة نصيب الفرد من الناتج يساهم في الحد من معدلات الفقر خاصة وأن تحسين المستوى المعيشي للأفراد يعد من أولويات المشاريع الرامية للحد من ظاهرة الفقر، وهو ما يمكن أن نستعرضه من خلال مجهودات المنظمات الدولية على غرار منظمة العمل الدولية والبنك الدولي الذين يسعيان لاعتماد مؤشرات لقياس الفقر من خلال مجموعة من الأبعاد تتعلق بالصحة والتعليم والظروف المعيشية، وهي الأبعاد التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت مستويات نصيب الأفراد من الناتج مرتفعة.

وعن التفسيرات المحتملة لتأثير حجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر فيمكن تفسيرها بقدرة القطاع غير الرسمي على خلق مناصب عمل لفئة واسعة عجز عن احتوائها القطاع الرسمي، كما أن بساطة متطلبات القطاع تساهم في استقطاب فئة من الذين لا يمتلكون مؤهلات وخبرات معينة، وبالتالي فهي تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد من خلال ما يقدمونه للمجتمع من سلع وخدمات والحصول على مقابل من ذلك يضمن لهم لقمة العيش.

كما أن عدم فعالية السياسات المتخذة من طرف الحكومات المتتالية للحد من الأنشطة غير الرسمية وانتهاج استراتيجية واضحة المعالم لدمج هذه الفئة في القطاع الرسمي، والتكتم على الأنشطة غير الرسمية من طرف السلطات المخولة بمراقبة الأنشطة الاقتصادية، ساهم في انتشار مثل هذه الأنشطة في محاولة التملص من الالتزامات الضريبية وحقوق الضمان الاجتماعي، والاستفادة من مزايا التحويلات الاجتماعية التي تستفيد منها هذه الفئات نظرا لعدم وجود نظام رقمي يحدد بدقة الفئة التي تستفيد منها.

وفي هذا السياق وجب التنبيه إلى ضرورة التأكيد على دور تنمية رأس المال البشري خاصة في بعده المتعلق بالتعليم كون فئة واسعة من المشتغلين في القطاع غير الرسمي ذو مستوى تعليمي محدود، يجعلهم لا يدركون المخاطر التي قد يتعرضون لها عند خرقهم للقانون، وهي النقطة التي يتوجب الحرص عليها من طرف واضعي السياسات وصانعي القرار خاصة إذا كانت الضرر الناتج عن العقوبة المسلطة على أصحاب هذه المشاريع غير الرسمية ضئيلا مقارنة بحجم الأرباح التي تدرها عليهم هذه المشاريع، ومن جهة أخرى تلعب المؤسسات الرقابية دورا هاما في الحد من هذه الأنشطة في ظل التطبيق الصارم للقانون واللوائح المنظمة للأنشطة الاقتصادية.

5. خاتمة

إن الحديث عن ظاهرة الفقر والبحث في أسباب تنامي هذه الظاهرة دفعنا لتسليط الضوء على موضوع الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر سلاحا ذو حدين، كونه من الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تحقيق مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الرسمي بالرغم من الجانب المظلم والسلبى للاقتصاد غير الرسمي والذي لا يمكن أن يشفع له أمام محاولات دمج أو القضاء عليه، وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نسلط الضوء على دور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر، وقد توصلنا من خلال نتائج الدراسة التطبيقية إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها كما يلي:

— ثبات صحة فرضية الدراسة التي تنص على أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا على معدلات الفقر في الجزائر، كون المعلمة المقدرة وفق نموذج تصحيح الخطأ معنوية، والتي تدل على أن حوالي 44 % من انحرافات النموذج يتم تصحيحها في الأجل القصير.

— وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات الفقر في الجزائر.

— وجود أثر سلبي لحجم الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر يدل على أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي بوحدة واحدة سيقابله بالتقريب نفس المقدار من التخفيض في معدلات الفقر، وهو ما يدل على كفاءة الاقتصاد غير الرسمي العالية في توفير لقمة العيش لفئة واسعة من أفراد المجتمع الذين عجزوا عن إيجاد دخل لهم في الاقتصاد الرسمي، كما أن القطاع غير الرسمي يمكن أن يلعب دورا محورا في القضاء على مظاهر الحرمان والفقر خاصة إذا ما تم دمج في الاقتصاد الرسمي.

ومن خلال نتائج دراستنا ارتأينا أن نقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في التقليل من معدلات الفقر في الجزائر:

—مراجعة المشاريع التي تهدف إلى الحد من معدلات الفقر، وتحفيز سوق العمل على توفير مناصب عمل لفئة المحرومين والمهمشين في المجتمع.

—مراجعة أهداف السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر والتي أصبحت تساهم في نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن الفئات التي تستفيد من مزايا الدعم الاجتماعي غالبا ما تمارس أنشطتها في الاقتصاد غير الرسمي.

—العمل على توعية الفئات الهشة بضرورة الاستثمار في القطاع الرسمي، والتحذير من خطورة الاستمرار في مزاوله الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي، خاصة في مرحلة العجز والشيخوخة.

6. قائمة المراجع:

- Gillian, P., & Lindsay, M. (2020). *Poverty in British Columbia: Income thresholds, trends, rates, and depths of poverty*. British Columbia: Research Paper Commissioned by the Expert Panel on Basic Income.
- Agbi, E. (2014). *The Size and Development of the Nigerian Shadow Economy and the Rising Poverty Level: A Comparison with other 37 African Countries in 1999–2008*. *Global Advanced Research Journal of Management and Business Studies*, 3, 230-241.
- BOURHABA, O., & HAMIMIDA, M. (2021). *Does informal economy reduce poverty? Evidence from Morocco*. *International Journal of Economics and Management Research*, 1(4), 90-107.
- Dan, L., Kebede, G., Alison, B., & Mackie, P. (2019). *Urban Crises and the Informal Economy: Surviving, Managing, Thriving in Post-Conflict Cities*. School of Geography & Planning, Cardiff University: Urban Economy Branch, UN-Habitat.
- De Martiis, A. (2015). *Shadow Economy, Poverty and Institutional Quality*. *Quadernidel Premio Giorgio Rota*, 3.3, pp. 11-22.
- Lipton, M., & Ravallion, M. (1995). *Poverty and policy*. Policy Research Dissemination Center: Handbook of development economics.
- Mayache, N. (2022). *Shadow Economy and Poverty in Algeria: Evidence from Empirical Study*. *Roa Iktissadia Review*, 12(1), 262-273.
- Nikopour, H., & Muzafar, S. (2010). *Shadow economy and poverty*. MPRA Paper(Item ID: 23599), 1-27.
- Nyasulu, G. (2010). *Revisiting the definition of poverty*. *Journal of Sustainable Development in Africa*, 12(7), 147-158.

- Obayelu , E., & Uffort , L. (2007). *Comparative analysis of the relationship between poverty and underground economy in the highly developed, transition and developing countries*. Munich Personal RePEc Archive(MPRA Paper No 2054), 1-20.
- Obayelu, A., & OGUNLADE, I. (2006). *Analysis of the uses of information communication technology (ICT) for gender empowerment and sustainable poverty alleviation in Nigeria*. *International Journal of Education and Development using ICT*, 2(3), 45-69.
- Saunders, P. (1998). *Defining poverty and identifying the poor: reflections on the australian experience*. Social Policy Research Centre, UNSW(Working Paper No. 84), 1-40.
- Simpson Reeves, L., Parsell, C., & Liu, S. (2020). *Towards a phenomenology of poverty: defining poverty through the lived experiences of the 'poor'*. *Journal of Sociology*, 56(3), 439-454.
- statistics canada. (2015, 11 27). *Low income definitions*. Retrieved from <https://www150.statcan.gc.ca/n1/pub/75f0011x/2012001/notes/low-faible-eng.htm#a5>
- UNITED NATIONS. (1995). *THE INFORMAL SECTOR AND URBAN POVERTY ALLEVIATION IN ASIA AND THE PACIFIC*. New York: ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACIFIC.
- أبو اسماعيل خالد، و نعمه مانويلا .(2022). *قياس الفقر :الأطر الرئيسية وأمثلة على المستوى العالمي وفي الدول العربية*. الأمم المتحدة :ESCWA-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- البنك الدولي .(2022, 2 5) . *صحيفة وقائع :تعديل خطوط الفقر العالمي*. مجموعة البنك الدولي.
- تقرير الأمم المتحدة .(2022). *القضاء على الفقر-قضايا عالمية*. تاريخ الاسترداد 2023, 4 11 ، من <https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty>
- تقرير الامم المتحدة .(2023, 4 10) . *السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة*. تم الاسترداد من <https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty> : القضاء على الفقر-قضايا عالمية-Ending poverty
- تقرير الأمم المتحدة .(2020). ESCWA-*اقتراح لدليل منقح للفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية*. بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الإسكوا، لبنان .تم الاسترداد من <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-poverty-index-arab-countries-arabic.pdf>
- جمال دقيش ، عبد الفتاح داودي، و ليلي اولاد ابراهيم .(2020). *علاقة الفقر ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر*. *مجلة الاقتصاد الدولي و العمولة*، 3(1)، 42-54.

دحماني , رضا ؛ هندون , سليمان ؛ بوزكري , جمال“. (2019). تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الميكلي .مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، (3)13

رضا دحماني، و أمين حواس . (2021). حقيقة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية وفق قانون أوكن للفترة. 1970/2019 المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، (2)15، 259-273
عبد القادر فلفول، و خالد بن جلول . (2019). النمو الديمغرافي في الجزائر وأثره على معدلات الفقر خلال الفترة:1985-2016 دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة .مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، (1)10، 116-130

فريد بختي، و رضا بهياني . (2018). مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته .مجلة نماء للاقتصاد والتجارة(4)، 180-193.

كورين ديليشا ، و لياندر ميدينا . (2020, 12 1). ماهو الاقتصاد غير الرسمي .تم الاسترداد من مجلة التمويل والتنمية- صندوق النقد الدولي :

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2020/12/pdf/basics.pdf>

كوسيك-سيسريك . (2015). قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي .انقرة، تركيا .تم

الاسترداد من-[https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-](https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/imgs/news/1187_POVERTY_2015_FINAL_DGediting_AR.pdf)

[blob/imgs/news/1187_POVERTY_2015_FINAL_DGediting_AR.pdf](https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/imgs/news/1187_POVERTY_2015_FINAL_DGediting_AR.pdf)

7. الملاحق: الملحق 01: درجات الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: POV INF CAP			Exogenous variables: C			
Included observations: 29			Sample: 1990 2021			
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	162.6127	NA	3.33e-09	-11.00777	-10.86633	-10.96347
1	243.3606	139.2205	2.37e-11	-15.95590	-15.39013*	-15.77871
2	256.1132	19.34881*	1.88e-11*	-16.21471*	-15.22459	-15.90462*
3	263.2164	9.307609	2.27e-11	-16.08389	-14.66945	-15.64090

الملحق 02: نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك

Sample (adjusted): 1993 2021		Included observations: 29 after adjustments		
Series: POV INF CAP		Lags interval (in first differences): 1 to 2		
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.469580	30.67582	29.79707	0.0395
At most 1	0.248034	12.28731	15.49471	0.1437

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

الملحق 03: نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

Vector Error Correction Estimates			
Sample (adjusted): 1992 2021		Included observations: 30 after adjustments	
Cointegrating Eq:	CointEq1	Standard errors in () & t-statistics in []	
POV(-1)	1.000000		
INF(-1)	0.974346		
	(0.12410)		
	[7.85103]		
CAP(-1)	2.117409		
	(0.14641)		
	[14.4623]		
C	-12.23477		
Error Correction:	D(POV)	D(INF)	D(CAP)
CointEq1	-0.440942 (0.13814) [-3.19208]	-0.473259 (0.21845) [-2.16647]	-0.194960 (0.07029) [-2.77360]
D(POV(-1))	0.178280 (0.16489) [1.08120]	0.085966 (0.26076) [0.32968]	0.156640 (0.08391) [1.86686]
D(INF(-1))	0.346983 (0.12721) [2.72773]	0.240827 (0.20116) [1.19718]	-0.024973 (0.06473) [-0.38581]
D(CAP(-1))	0.473042 (0.30765) [1.53759]	-1.136543 (0.48652) [-2.33608]	0.304580 (0.15655) [1.94558]
C	-0.009277 (0.00348) [-2.66575]	0.002608 (0.00550) [0.47386]	0.003906 (0.00177) [2.20547]
R-squared	0.333819	0.359402	0.427769
Adj. R-squared	0.227230	0.256906	0.336212
Sum sq. resids	0.007628	0.019077	0.001975
S.E. equation	0.017468	0.027624	0.008889
F-statistic	3.131832	3.506511	4.672169
Log likelihood	81.58828	67.83916	101.8561
Akaike AIC	-5.105885	-4.189277	-6.457074
Schwarz SC	-4.872353	-3.955744	-6.223541
Mean dependent	-0.008847	-0.001203	0.003755
S.D. dependent	0.019871	0.032045	0.010910